

قضايا الإصلاح العربي

الرؤية والتنفيذ

الإصلاح السياسي

(ورقة عمل)

* تقديم :

لماذا الآن ؟

لم تعد قضية الإصلاح في العالم العربي مسألة اختيارية أو ثانوية! فالنخبة العربية انشغلت منذ فترة ليست قصيرة بقضية فشل الدول العربية في تحديث مجتمعاتها والدفع بها إلى الأمام. فبعد أن رحل الاستعمار، شهدت الأقطار العربية تجارب عديدة شبه ليبرالية، وقومية، وشبه يسارية. كان القاسم المشترك بينها جميعا هو الفشل! نعم، لقد تحققت بعض الإنجازات، في بعض أو كل البلاد، مثل : بناء البنى التحتية المادية من مرافق وطرق ومدن 'حديثه'، وظهرت منشآت ومشروعات اقتصادية كبيرة هنا وهناك .. وتشكلت حكومات وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأحزاب سياسية، وصحف ووسائل إعلام ..، وظهرت نقابات وجمعيات واتحادات. وبرزت - في خضم هذا كله نماذج عظيمة ومشرفة لأفراد ومؤسسات وتجارب رائدة، ولكنها كانت دوما حالات فردية أو استثناءات! ولم يعد سرا الآن، أن نظم الحكم العربية ماتزال تفتقد إلى الديمقراطية، وأن أوضاعها الاقتصادية ماتزال تنتمي إلى التجارب المتخلفة، وأن ثقافتها ماتزال بعيدة عن التجدد والعصرية!

لسنا في حاجة إلى سرد عشرات أو حتى مئات المؤشرات والاحصاءات والأرقام لكي ندلل على هذا كله، والتي بدأت تمثل بندا ثابتا في التقارير الدولية، بل والعربية، على السواء! ثم زادت فوق هذا كله، الضغوط الخارجية غير المسبوقة التي تتعرض لها أمتنا الآن! لم يعد بإمكاننا أن تجاهل تلك الضغوط أو نتشاغل عنها! فبعد 11 سبتمبر 2001 (والذي سبقها نبؤات أو مخططات ! صراع الحضارات) أصبحت البلاد العربية (والإسلامية) في بؤرة اهتمام القوة الأكبر في العالم، ثم في بؤرة اهتمام العالم كله .. وبعد الحرب على أفغانستان في 2002 والحرب على العراق واحتلاله في 2003 تطرح - في 2004 - مشروعات الإصلاح الشرق أوسطي! ليس كاختيارات مطروحة للانتقاء الحر ..، ولكن كمخططات وأوامر واجبة التنفيذ! لم يعد بإمكاننا - إذن - أن نقف في موقف المتفرج أو المفعول به. إن الحد الأدنى من الإرادة والكبرياء والإحساس بالكرامة يوجب علينا أن نتنقل من وضع المتفرج إلى وضع المشارك، ومن وضع المفعول به إلى وضع الفاعل! وفي هذا السياق يأتي اجتماعنا ومؤتمرنا !

* الأولويات :

إحدى القضايا المحورية، التي لا بد وأن تطرح في مستهل النقاش هي : إذا كانت قضية الإصلاح مطروحة حتميا علينا، وإذا كنا نصر على أن يكون هذا الإصلاح نابعا منا، وبأيدينا نحن ..، فما

هي الأولويات؟ ومن أين نبدأ؟ هناك المفاضلة بين مواجهة المخاطر الخارجية، وعلى رأسها على الإطلاق التحدي الإسرائيلي، وتعثر التوصل إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، ثم اضيف إليها الاحتلال الأمريكي الراهن للعراق بكل تداعياته على المنطقة كلها.

ثم هناك - في الداخل - المفاضلة بين الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي؟ هل الأولوية لإصلاح النظام السياسي، أم للتنمية الاقتصادية أم لإصلاح الأوضاع الاجتماعية أم للتطوير أو التحديث الثقافي؟

إحدى 'المسلمات' السائدة بيننا هي أن النضال ضد الاستعمار، ثم المعركة الطويلة مع إسرائيل، كانت في مقدمة الأسباب التي عوقت تطورنا الداخلي (وهي بالمناسبة مسلمة لا تجد ترحيبا من الكثيرين في الخارج). ومع ذلك، فإن من واجبنا أن نسأل الآن: هل يعني الإنشغال بالقضايا الخارجية أن نستمر في إهمال أو تجاهل مشاكلنا الداخلية، حتى ولو سلمنا بتأثيراتها السلبية المشار إليها؟ الإجابة هي أنه لم يعد بإمكاننا الآن أن نتعاس عن مواجهة مشاكل الداخل، وفورا.. تحت أي حجة أو مبرر، ليس فقط بسبب تفاقمها، وإنما أيضا لأن الآخرين أصبحوا يعتقدون أن هذا (الداخل) عندنا له تأثيرات وتداعيات خارجية تؤثر بشكل مباشر على أمن بلادهم، وأمان مواطنيهم في عقر دارهم. فضلا عن أن إصلاح 'الداخل'، هو الشرط الأساسي لقوتنا وفعاليتنا الخارجية.

من الناحية الأخرى، لا مجال الآن لإهمال الإصلاح السياسي! لا مجال للقول بأولوية رغبة الخبر على تذكرة الانتخابات؟ ولا لأولوية تغيير الثقافة أو الأوضاع الاجتماعية، قبل إصلاح النظم السياسية. إن كافة أبعاد الإصلاح مطلوبة الآن، وربما كان الإصلاح السياسي في القلب منها. لأن الإصلاح السياسي يتعلق بالإرادة السياسية وبالقرار السياسي، يتعلق بوضوح رؤية الأهداف المنشودة وبوضوح الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف. كما أن إجراءات وخطوات الإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ترتبط أولا وقبل كل شيء بقرارات سياسية ناضجة ومدروسة وجريئة!

*** حول المفاهيم :**

ولكي يكون حوارنا حول الإصلاح السياسي مجديا وفعالا، علينا ابتداءً أن نتأكد من أننا نتكلم نفس اللغة، وأن تتفق على معاني المفاهيم والمصطلحات التي سوف نستخدمها. إن الكلمة المحورية، أو الكلمة (المفتاح) في الإصلاح السياسي هي الديمقراطية، فما الذي نقصده بالضبط بالديمقراطية (والتي تعني لفظيا: حكم الشعب) وأي نوع من الديمقراطية؟ هل هي الديمقراطية الليبرالية التي تعرفها - بصور مختلفة - الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان والهند.. الخ، أم هي الديمقراطية الشعبية التي عرفتها النظم الشيوعية السابقة، وماتزال لها أصدؤها في بعض البلاد؟ أم هي الديمقراطية (الشعبوية) التي عرفتها كثير من بلاد العالم الثالث ووجدت تطبيقها أيضا في مصر الناصرية - وفي غيرها - تحت مسمى (تحالف قوي الشعب العامل)؟

وإذا كنا نقصد الآن مفهوما أقرب إلى الديمقراطية الليبرالية فما هي الحدود التي تتصورها لتلك الديمقراطية، والتي يمكن أن تفرضها (ظروفنا الخاصة) أي: عاداتنا، تقاليدنا، تراثنا، وديننا؟

بعبارة أخرى : هل هناك خصوصية ما للديمقراطية إذا طبقت علي نحو كامل كشكل للحكم في بلادنا؟ هل الثقافة السياسية لشعوبنا تتقبل الديمقراطية وتتفاعل معها؟ هل يتوافر الحد الأدنى من الوعي بها؟ هل التراث التاريخي لبلادنا (وهو تراث يختلف من بلد إلى آخر) يتواءم - بنفس الدرجة - مع مقتضيات التحول الديمقراطي؟ وإذا لم يكن كذلك فما هو الحل؟ وما هي - علي وجه التحديد - النواحي المؤسسية (الهيكلية) أو الوظيفية في الديمقراطية الليبرالية والتي يصعب أن تطبق في بلادنا؟

والأمر نفسه ينطبق علي كثير من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالإصلاح السياسي، مثل الليبرالية، المجتمع المدني، الأقليات. وهل يتفق مضمون أو مدلول تلك المصطلحات في مجتمعاتنا، مع مضمونها أو مدلولها في المجتمعات الديمقراطية؟

* مقومات الإصلاح السياسي :

يفترض أن يشمل الإصلاح السياسي كافة مقومات النظام السياسي التي تحتاج الي الإصلاح والتغيير حتي يتحول النظام بالفعل الي 'النظام الديمقراطي'.
من هذا المنظور ، يفترض أن يتناول النقاش المقومات والعناصر الآتية :

(الإصلاح الدستوري والتشريعي) :

تختلف قضية الإصلاح الدستوري، والتشريعي (أي : ذلك الإصلاح الذي يشمل 'الدستور' وكذلك التشريعات أو القوانين المنظمة للحياة السياسية) من بلد لآخر، فضلا عن أن بعض البلاد العربية لم تعرف من الأساس وجود 'الدستور'.

تتعلق الدعوة الي الإصلاح الدستوري من حجة مفادها أن الدستور هو القانون الأساسي للدولة، وأنه لا يجوز أن تتناقض مواده وينوده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، أو أن يتخلف عن التطورات التي وقعت فيه بالفعل. وإذا ظلت تلك الفجوة قائمة بين نصوص الدستور، وبين أهداف المجتمع أو واقعه الفعلي .. فإن هذا سوف يطبع أي إصلاح أو تغيير بسمة عدم الدستورية أو أنه علي الأقل سوف يظل فاقدا للشرعية الكاملة .. من هذا المنظور فإن الدستور الديمقراطي، الليبرالي، الضامن بلا لبس للحريات العامة وحقوق الإنسان هو - في حد ذاته - دافع لترسيخ النظام الديمقراطي بكافة عناصره ومقوماته . والأمر نفسه ينطبق علي كافة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية وللمشاركة السياسية، والمقررة للحريات العامة والحريات السياسية والمدنية، مثل قوانين الأحزاب، والانتخابات، والمجتمع المدني.. الخ.

أما الحجة الراضية لأولوية التعديل الدستوري أو التشريعي فتستند بالدرجة الأولى الي ما تثيره تلك التعديلات أو التغييرات من مشاكل أو قضايا خلافية، لا داعي لإثارتها في الفترات الحساسة لتطور السياسي في البلدان العربية، وأنه من الممكن الولوج بالتدريج في مدارج الإصلاح بدون التوقف كثيرا عند التعديلات الدستورية أو حتى التشريعية و ان كان هذا الاتجاه يشجع الركود و يهرب من مواجهة ضرورات التغيير في المرحلة الراهنة.

(إصلاح المؤسسات والهيكل) :

يرتبط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات سياسية قوية وفاعلة تتمثل في الفروع الثلاث المعروفة للحكومة، أي : التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام، ثم مؤسسات المجتمع المدني.

1- السلطة التشريعية :

وتتكون من المجالس النيابية ، ومجالس الشيوخ (أو ما يشابهها في الوطن العربي مثل مجالس الشوري). ويتعلق الإصلاح بالطريقة التي يتم بها تكوين تلك المجالس، وهيكلها، ووظائفها. فمن المهم أن يتم اختيار أعضاء هذه المجالس - أساسا - من خلال انتخابات حرة نزيهة، تخضع لإشراف سلطة محايدة، ومن المهم أيضا أن يكون أعضاء هذه المجالس قادرين (من حيث امكاناتهم ومهاراتهم وكفائيتهم) على القيام بوظائفهم البرلمانية بشكل كفاء وجاد، وليس مجرد التمثيل الرمزي أو الشكلي. ويرتبط ذلك بالشروط التي تضعها القوانين الوطنية للترشيح للمجالس النيابية. ومن المفترض أن تتوافر لدى أعضاء المجالس التشريعية، ولجانها، الإمكانيات البشرية والمادية، التي تتيح لهم حسن الإطلاع على الأداء الحكومي، ومراقبته، والقدرة على المناقشة الواعية لمشروعات القوانين، أو اقتراحها ومن ثم قبولها أو رفضها.

2- السلطة التنفيذية :

إذا كان مناط (ديمقراطية) السلطة التشريعية هو استقلاليتها وحريتها في وضع التشريعات ومراقبة الأداء الحكومي بكافة عناصره ومقوماته، فإن مناط (ديمقراطية) السلطة التنفيذية هو مدي شفافية عملها، ومدي خضوعها للرقابة، سواء من البرلمان أو من الرأي العام، وكذلك مدي كفاءتها في ممارسة عملها. وأحد الضوابط لذلك العنصر هو ارتباط العمل في السلطة التنفيذية (خاصة في مستوياتها القيادية) بفترة زمنية محددة. ووضوح المسؤولية، وانتفاء الظروف التي تتيح الفرصة لظهور مراكز القوي (أي تلك القيادات التي تكتسب بمرور الوقت نفوذا استثنائيا يجنبها الخضوع للرقابة أو المساءلة الفعلية) مما يتطلب شفافية تامة في اختيار القيادات و تحديدا زمنا لفترة مسئوليتها.

3- السلطة القضائية :

لا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. غير أن الديمقراطية تتأكد أيضا بقدرة هذا القضاء على ممارسة دوره الإيجابي في ضمان دستورية القوانين، وحياد الممارسات الانتخابية. والسلطة القضائية الفاعلة ديمقراطيا، هي القادرة على التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون، التي يفترض ألا يستثنى فرداً أو سلطة منه. ومن هنا، فإن القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، أيا كانت أشكالها ومسمياتها، تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتصبح إزالتها أو تقليصها للحد الأدنى أحد المطالب الأساسية للإصلاح الديمقراطي.

4- حرية الصحافة والإعلام :

غني عن القول أن حرية الصحافة، والإعلام (أي الصحافة المكتوبة، المرئية والمسموعة) هي إحدى دعائم النظم الديمقراطية، والتجسيد الأبرز لحرية التعبير. ولا يمكن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي، بدون تناول النقدي والجاد لذلك الموضوع. ولا شك أن العالم العربي يعرف أشكالاً متباينة لحرية الصحافة، من حريات مقيدة، إلى انعدام تقريبي لها. وترتبط حرية الصحافة بأوضاع ملكية الصحف، والقوانين المنظمة لإصدارها، أي : حق إصدار الصحف والقواعد المنظمة لإدارتها وتولي المناصب القيادية فيها، ثم بعد ذلك مدى الحرية (القانونية، والفعلية) التي يتمتع بها، الصحفيون والكتاب، ومدى وجود أشكال للرقابة المباشرة أو غير المباشرة عليهم. وطبيعة العقوبات المقدرة لجرائم النشر .. إلخ.

ومن ناحية أخرى، فإن حرية الصحافة لكي تتحقق، ولكي تؤدي دورها الإيجابي في إطار النظام الديمقراطي، فإنها يفترض أن تقوم على الاستقلال في الملكية، والشفافية في التمويل، وقدرة الجماعة الصحفية على تنظيم ذاتها بدون تدخل خارجي. كما تقوم - من ناحية أخرى - على الخضوع للقانون، والمسئولية، والالتزام بالأخلاقيات المتعارف عليها للعمل الصحفي، بما في ذلك موثيق الشرف الصحفية .. وأن يتم هذا كله فعلياً، لا شكلياً !

5- نهضة وفاعلية المجتمع المدني :

أحد السمات الأساسية للنظام الديمقراطي هي حيوية وفاعلية المجتمع المدني. وليس هناك تاريخ موحد للمجتمع المدني في العالم العربي، ومع ذلك فلا شك أن هناك تراثاً وتقاليد قوية للمجتمع المدني في كثير من الأقطار العربية، خاصة في مصر وبلاد الشام والعراق، وهناك أيضاً في التراث الإسلامي - في كافة الأقطار العربية - جذور أصيلة للمجتمع المدني.

وهناك عديد من المؤشرات والمعايير التي يمكن من خلالها ضمان قوة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، أي : الجمعيات والنقابات والاتحادات الطوعية .. الخ، وفي مقدمة تلك المؤشرات: القانون الذي يحكم تكوين ونشاط تلك المؤسسات، ومدى حريتها في التمويل والحركة. ولا شك أن في مقدمة الإشكاليات المرتبطة بحركة المجتمع المدني في العالم العربي، هي تلك المتعلقة بقضية (التمويل الأجنبي). ففي حين لا يمكن التشكيك في أي منظمة للمجتمع المدني لمجرد تلقيها تمويلاً من الخارج، من المهم العمل بقوة على تشجيع الروح التطوعية، في المجتمعات العربية، باعتبارها عصب المجتمع المدني، وترسيخ التقاليد التي تسمح بالتمويل الوطني والمحلي بقدر الإمكان - خاصة في الأقطار العربية الغنية، ذات المستوى المعيشي المرتفع لمنظمات وهيئات المجتمع المدني.

إن إشكاليات التمويل، فضلاً عن إشكاليات الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني بما يسمح بحرية تشكيلها وحركتها .. هي في مقدمة القضايا المرتبطة بالتنظيم

الديمقراطي للمجتمع، وتنظيم مشاركة قطاعات واسعة من المواطنين في الحياة العامة.

(إصلاحات إجرائية وسياسية) :

إذا كان كل من الإطار التشريعي الملائم، والمؤسسات السياسية الفاعلة، يمثلان الشرطين الأساسيين : القانوني، والهيكلية للعملية الديمقراطية، فإن الأداء الديمقراطي لتلك المؤسسات يرتبط بعدد من المبادئ والقواعد والإجراءات، في مقدمتها :

1- المشاركة، والمشاركة السياسية :

وهي الإسهام الطوعي من المواطنين في الحياة العامة .. وفي النشاط السياسي بشكل خاص. ولا شك أن في مقدمة العوامل التي تدفع المواطن للمشاركة، هي إحساسه بجدواها وفعاليتها. ولذلك، فإن عزوف نسب كبيرة من المواطنين في العالم العربي عن المشاركة، لا يعني ميلا طبيعيا أو تلقائيا لديهم لذلك، وإنما هو يعكس بالأساس إحساسهم بعدم جدوي تلك المشاركة. ومن هنا، فإن وجود نظام ديمقراطي حقيقي وفعال، يشعر المواطن بجدوي مشاركته، لابد وأن يستتبعه زيادة في نسبة المشاركة سواء في النشاط العام وفي المجتمع المدني (النقابات والاتحادات) أو في النشاط السياسي.

2- الانتخابات :

يقع اشتراك المواطن في الانتخابات (التشريعية أو الرئاسية .. الخ) في مقدمة أنشطة المشاركة السياسية، وهي - أي الانتخابات - تمثل عصب العملية الديمقراطية، ودليل حيوتها وفعاليتها. ولذلك، فإن وجود قوانين انتخابية عادلة ومبسطة وتنظيم كفء لها، ووجود ضمانات قانونية لنزاهتها وحيوتها، بدون أي تلاعب أو التغاف هو أحد المطالب الأساسية للإصلاح السياسي في أي مجتمع وبدونه تفقد العملية الديمقراطية مصداقيتها وجدواها.

3- التعددية التنافسية :

لا معنى للانتخابات، ولا للعملية الديمقراطية برمتها، بدون وجود إطار تشريعي، وتنظيم إجرائي يضمن حق الوجود والنشاط لكافة القوي السياسية، طالما هي تلتزم بالقانون والدستور، ويضمن أيضا حق تلك القوي السياسية المتعددة في أن تتنافس على قدم المساواة، في كافة مستويات النظام السياسي وحقها في أن تطمح لتداول السلطة و الوصول الى الحكم.

4- تداول السلطة ومنع الاحتكار :

تستهدف الانتخابات، وتعدد وتنافسية القوي السياسية، ضمان عدم احتكار السلطة، وإمكانية تداولها فعليا، وبدون ذلك. يصبح النظام 'الديمقراطي' في الحقيقة إطارا شكليا لا معنى له. ولا جدوي منه. ويصعب - تحت أي مسمى - تفسير ظاهرة احتكار السلطة، ومنع التداول الفعلي لها، في البلاد العربية. وفي اللحظة التي تبدأ فيها النخب الحاكمة قبولها الطوعي للتخلي عن مواقعها، بناء على انتخابات حرة نزيهة، .. تكون هناك بالفعل إمكانية، لحديث جاد عن نظم ديمقراطية عربية!

5- سيادة القانون :

سيادة القانون ، أو حكم القانون، هو مبدأ يرتبط وجودا وعدما بالنظام الديمقراطي .. وتعني سيادة القانون، أن القانون - والقانون فقط - هو الذي يحكم العلاقة بين المواطنين بعضهم البعض، وبينهم وبين سلطات الدولة. ولا يعني غياب القانون، أو تراخي سيادته، إنعدام النظام الديمقراطي فقط، وإنما إنعدام وجود مجتمع متحضر أصلا. ولذلك فإن سيادة القانون - أي حكم القانون - هي وسيلة لتحقيق الديمقراطية، وهي أيضا أحد آثارها أو نتائجها. ويفترض هنا أن تكون الأجهزة التشريعية، والرقابية، والإعلامية حارسة لسيادة القانون، متيقظة لأي انتهاكات له.

6- الشفافية ومحاربة الفساد :

إن الشفافية جنبا إلى جنب مع سيادة القانون هي الضمان الأول لتقليص فرص وجود الفساد إلى أقصى حد ممكن. فالفساد، بمعنى تلك الأعمال اللاشعورية التي من شأنها الاستيلاء على الأموال العامة لتحقيق منافع خاصة، مثل الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ، فضلا عن المحسوبية والوساطة. كلها ممارسات تزدهر في الظلام، وحين تنعدم الشفافية.

7- اللامركزية :

تتيح اللامركزية فعالية أكبر للنظام الديمقراطي، وتضمن التوزيع 'الإقليمي' للقوة السياسية، وتتيح للمجتمعات المحلية الفرصة للمشاركة في تنظيم حياتها بما يتواءم مع ظروفها الخاصة، كما توفر بيئة مواتية لإطلاق طاقات وإبداعات، وكذلك مشاركة المواطنين في المجتمعات المحلية . ولا شك أن المركزية هي السمة الغالبة للنظم السياسية العربية، وهناك حاجة ملحة لاستيعاب وترسيخ ثقافة ومفاهيم اللامركزية في النظم السياسية والمجتمعات العربية.

* الثقافة الديمقراطية :

أحد الحجج السائدة، في تفسير ضعف الديمقراطية في الوطن العربي، هي افتقار الثقافة الديمقراطية، أو أن الثقافة العربية لا تعرف من بين عناصرها القيم المرتبطة بالديمقراطية. هذه الحجة صحيحة إلى حد بعيد، ولها تفسيراتها التاريخية والاجتماعية المرتبطة سواء بالعالم العربي ككل، أو بتاريخ وتراث كل قطر فيه على حدة. ولاشك أن هناك حاجة لبذل جهد عمدي ومخطط لنشر ثقافة الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بنظم التربية والتعليم ، وإذا كانت ثقافة الديمقراطية جديدة نسبيا على كل الشعوب فإن شعوبنا العربية بحاجة إلى جرعات أكبر منها لتعظيم القيم التالية:

(قيمة الحرية) :

إن غرس قيمة الحرية، بكافة أبعادها ومعانيها - خاصة لدي النشء والشباب - تساعد على خلق أجيال أكثر تطلعا للديمقراطية، وأكثر استعدادا للمشاركة وتحمل المسؤولية. والحرية هي القيمة التي تسهم في تفتح العقول والأذهان، وتطلق طاقات الإبداع والتفكير الخلاق.

(قيمة العمل الجماعي والمؤسسية) :

الديمقراطية السليمة، ترتبط بوجود مؤسسات، أي منظمات تحكمها قواعد منظمة وثابتة، وتستهدف تحقيق غايات معروفة ومتفق عليها. إن انعدام ثقافة المؤسسة هي أحد أوجه القصور الأساسية في الثقافة العربية السائدة، التي تغلب عليها النزعة الفردية، وتسودها روح الصراع أكثر منها روح التعاون والانسجام.

(ترشيد الخطاب الديني) :

تحتل قضية ترشيد أو تطوير الخطاب الديني (الإسلامي) أهمية أكبر بكثير من تلك الإشارة العابرة، ولكننا نقصد هنا فقط - فيما يتعلق بقضية الديمقراطية - حسم أي تعارض مصطنع بين الإسلام، والديمقراطية. ومن هذا المنظور، فإن الديمقراطية تصبح أقرب لأن تكون الصورة العصرية للشوري الإسلامية، أي أنها تعبر عن مبدأ الشوري وليست مناقضة أو مخالفة له. وما هو أهم من ذلك ضرورة إقصاء مبدأ 'السيادة للشعب' كمبدأ ينظم الحياة الديمقراطية، في مجتمع بشري، عن أية إحياءات دينية، تحمله أكثر مما يحتمل.

*** حول القيادات والعنصر البشري :**

يفترض النظام الديمقراطي إطلاق طاقات الأفراد، كل الأفراد، بصرف النظر عن النوع أو الطيقة أو الدين أو السن للمشاركة في الحياة العامة، وفي الحياة السياسية، وللإبداع في كافة مناحي الحياة. وأحد المعايير التي تقيس فعالية النظام الديمقراطي هي قدرته على أن يضح دماء جديدة وشابة في الحياة العامة، وفي النظام السياسي، بما يمكن من وصول الأكفأ والأفضل .. إلى المواقع القيادية. وهنا يمكن الإشارة إلى :

(مراعاة المدد المحددة لتولي المناصب العامة) :

الأصل في تولي المناصب العامة أن يكون لفترة معينة، يحددها الدستور أو القوانين المعنية. ويؤدي احترام هذا المبدأ إلى ضمان ضخ دماء جديدة باستمرار في المواقع القيادية، ومنع احتكار المناصب العامة، والحيولة دون نشوء مراكز القوي.

الشباب:-

إن أحد المزايا الهامة لتولي المناصب العامة لمدد محددة، هي إتاحة الفرصة - بانتظام - للعناصر الشابة للترقي، ولاشك أن بعض البلاد العربية ومن بينها مصر - تعاني - وجود فجوة كبيرة في بعض المواقع بين القيادات العليا - من ناحية، وبين الأجيال التالية لها. وفي المجتمع المصري، الذي أظهرت الاحصاءات فيه أن 40% من سكانه (أي حوالي 26 مليون فرد) هم أقل من 15 عاما تكون تلك الظاهرة مثيرة للانتباه مما ستتم معالجته في محور عمالة الشباب.

المرأة:-

بالرغم من اقتحام المرأة العربية لكثير من ميادين العمل، وتوليها لمناصب رفيعة في كثير من البلدان العربية، لا تزال هناك حاجة ماسة لزيادة مشاركة المرأة في كافة نواحي الحياة العامة بشكل عام، وفي الحياة السياسية بشكل خاص. وعلى سبيل المثال،

فما تزال نسبة النساء العربيات في المجالس النيابية أقل بكثير مما ينبغي، وأقل بكثير حتى مما يسمح به الوضع الحالي للمرأة العاملة في عديد من البلاد العربية و يتضح ذلك في محور قضايا المرأة.

*** الديمقراطية والوحدة العربية :**

وأخيرا .. يتبقى سؤال هام : هل يساعد نشر الديمقراطية في البلدان العربية، علي مزيد من التضامن العربي، والتوجه نحو مزيد من الوحدة العربية؟ .. أم العكس هو الصحيح.
ذلك سؤال يتصور أيضا أن تجيب عنه مداولات المؤتمر !